الأمم المتحدة

A/72/160

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام في هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، ويسلط الأضواء على الأنشطة التي تضطلع بها طائفة واسعة من الجهات المعنية للتعجيل بتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك العمل الذي تقوم به الدول الأعضاء والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ويعرض التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٣٣، السبل الكفيلة بتعزيز التنسيق الحكومي الدولي وفيما بين الوكالات، والدعم المؤسسي المتعلق بمسائل الطاقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك دعم الاستعراض العالمي لهدف التنمية المستدامة ٧ المفضي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٨.

* A/72/150.

17-12028 (A) 070817 100817

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الطاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ٣

ثالثا – التقدم نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة ٤

ألف – لمحة عامة ٥

باء – الدول الأعضاء ٨

جيم – منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ١٤

رابعا – تعزيز التنسيق والدعم المؤسسي بشأن الطاقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ٢٠

خامسا – التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ ..... ٢٢

سادسا – خاتمة وسبل المضي قدماً ٢٣

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٧١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار في دورتها الثانية والسبعين، وأن يقدم، في حدود الموارد المتاحة، مقترحات عملية بشأن القيام، من خلال الترتيبات القائمة، بتعزيز التنسيق بين الوكالات والتنسيق الحكومي الدولي، والدعم المؤسسي المتعلق بمسائل الطاقة، وأن يولي الاعتبار المناسب للتقدم بشأن الطاقة المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠.

ثانيا – الطاقة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢ – في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، خطة جديدة ورائدة لتوجيه جهود التنمية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٣٠. وتحدد خطة التنمية المستدامة ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية في مجال التنمية المستدامة تشكل مجتمعة خطة عمل شاملة للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة.

٣ – وأهداف التنمية المستدامة أهداف شاملة وعالمية ومترابطة وتشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة. وينبغي السعي إلى تحقيقها، وفقا للأولويات والاحتياجات والهياكل المؤسسية والتمويل المختلط على الصعيد الوطني في ظل كل ظرف على حدة. وسيكون التخطيط المتكامل والتفكير الاستراتيجي وتكامل السياسات وإجراءات أصحاب المصلحة المتعددين عوامل بالغة الأهمية حتى تتمكن البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ميدانيا.

٤ – وبموجب خطة عام ٢٠٣٠ واعترافا بأهمية الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة، وُضع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو أول هدف عالمي يتعلق بالطاقة، ويشمل خمس غايات تتعلق بتيسير الحصول على الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، ووسائل التنفيذ. ويمثل الهدف ٧ معلما هاما، لا سيما وأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٠، لا تشمل هدفا يتعلق بالطاقة. وهذه أول مرّة يُعترف فيها بالطاقة كجزء أساسي من الخطة العالمية للتنمية المستدامة التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة.

٥ – وترتبط الطاقة ارتباطا لا ينفصم بكثير من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والمياه النقية والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والازدهار، وتوفير فرص العمل، وتمكين الشباب والنساء. وإتاحة إمكانية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة أمر أساسي لتحقيق التنمية البشرية. ومن الضروري أيضا الانتقال إلى حلول الطاقة المستدامة من أجل إعمال اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦ – وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة، بما في ذلك الأهداف والغايات المتعلقة بالطاقة، الدعوة إلى اعتماد وسائل تنفيذ لا تقل طموحا لتحقيق التنمية المستدامة، تشمل تهيئة البيئات التمكينية، وبناء المؤسسات الفعالة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وزيادة التمويل والشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين.

٧ - ومن الأهمية بمكان وضع إطار متابعة واستعراض قوي وشفاف ومتكامل لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولتحقيق أقصى ما يمكن من التقدم على الصعيد العالمي نحو الأهداف والغايات ورصده، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٧١، إطار المؤشرات العالمية لخطة عام ٢٠٣٠، الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالهدف ٧ (انظر الجدول ١ أدناه)، بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في تقريرها الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧ (E/2017/24) رهنا بالتنقيحات والتحسينات المستقبلية.

الهدف ٧: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

الغايات	*المؤشرات*
٧-١ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-١-١ نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء
	٧-١-٢ نسبة السكان الذين يعتمدون أساسا على أنواع الوقود النظيف والتكنولوجيا
٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠	٧-٢-١ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة
٧-٣ مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-٣-١ قياس كثافة الطاقة من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي
٧-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-أ-١ تدفق التمويل الدولي إلى البلدان النامية لدعم البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم المختلطة
٧-ب توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-ب-١ الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التحويلات المالية لغرض الهياكل الأساسية والتكنولوجيا إلى خدمات التنمية المستدامة

ثالثا - التقدم نحو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٨ - يعرض هذا الفرع لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٧، استنادا إلى التقرير المعنون *"إطار التتبع العالمي لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع: التقدم نحو توفير الطاقة المستدامة، (٢٠١٧)"*، الذي أعده البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية.

٩ - ويركز التقرير أيضا على الإجراءات التي تتخذها القيادات في الدول الأعضاء للمساهمة في تحقيق الهدف ٧، استنادا إلى الإسهامات التي تلقتها الأمانة من الأرجنتين، والنمسا، وأذربيجان، وبيلاروس، وكوبا، وألمانيا، وغواتيمالا، والهند، وإيطاليا، والمكسيك، وموناكو، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وسلوفاكيا.

١٠ - ويتضمن هذا الفرع أيضا لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة لدعم غايات الهدف ٧ ووسائل تنفيذها. ويعرض أبرز مساهمات كل منظمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توفير الدعم السياساتي، وتعزيز بناء القدرات وتيسير التعاون الدولي، والاضطلاع بأنشطة الدعوة، وحفز الشراكات، ودعم جهود البلدان الرامية إلى وضع استراتيجيات لتمويل تنفيذ الهدف ٧.

ألف - لمحة عامة

١١ - في حين يحقق عدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم تقدما متسارعا، لا تزال وتيرة التقدم الحالية، على الصعيد العالمي، دون المستوى المطلوب لتحقيق غايات الهدف ٧ المتعلقة بالحصول على الطاقة، والطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

الحصول على الكهرباء

١٢ - ارتفعت نسبة سكان العالم الحاصلين على الكهرباء من ٨٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، أي بزيادة سنوية قدرها ٠,١٩ نقطة مئوية - وهو معدل أبطأ بكثير من المعدل السنوي البالغ ٠,٩٢ نقطة مئوية اللازم لبلوغ هدف حصول الجميع على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

١٣ - ولم ينخفض - النقص في امكانية الحصول على الكهرباء على الصعيد العالمي، أي عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء في العالم، سوى بنسبة ضئيلة من ١,٠٦٣ بليون نسمة في عام ٢٠١٢ إلى ١,٠٦١ بليون نسمة في عام ٢٠١٤. وبالأرقام المطلقة، تمكن ٨٦,٥ مليون شخص سنويا من الحصول على الكهرباء خلال هذه الفترة.

١٤ - وازدادت نسبة الحصول على الكهرباء في المناطق الحضرية بوتيرة أسرع مما هي في المناطق الريفية، إذ ازدادت نسبة الحصول على الكهرباء في المدن بمعدل ٠,١٦ نقطة مئوية في حين أنها لم تزد عن ٠,٠٥ نقطة مئوية سنويا في الريف. وبلغ المعدل العالمي للحصول على الكهرباء في المدن ٩٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، أمّا في الريف فبلغ ٧٣,٠ في المائة.

١٥ - وأحرزت جميع المناطق تقدما مطردا نحو تحقيق حصول الجميع على الكهرباء، باستثناء أفريقيا، حيث بلغت نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء في عام ٢٠١٤ أقل من ٥٠ في المائة بقليل. وسُجّلت ثاني أدنى نسبة من الحاصلين على الكهرباء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إذ بلغت ٩٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، وبلغ عدد السكان غير الحاصلين على الكهرباء ٤٢١,٤ مليون نسمة. وتقدمت المنطقة العربية بنسبة طفيفة إذ بلغت فيها نسبة الحاصلين على الكهرباء ٩٠,٤ في المائة رغم أن عدد سكانها غير الحاصلين على الكهرباء يقل كثيرا عن أمثالهم في آسيا إذا بلغ عددهم ٣٥,٨ مليون نسمة. وبلغت نسبة الحاصلين على الكهرباء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٩٧ في المائة وهي أقرب نسبة من المعدل العالمي بعد أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى.

١٦ - وأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي لا يضاهي فيها التقدم المحرز في مجال الإمداد بالكهرباء النمو الديمغرافي، وحتى تحقق أفريقيا هدف حصول جميع السكان على الكهرباء بحلول عام٢٠٣٠، ينبغي أن تعجل كثيرا في وتيرة الإمداد بالكهرباء. وتحرز جميع المناطق الأخرى تقدما نحو تعميم الإمداد بالكهرباء، علما بأن سدّ الفجوة النهائية في مجال الحصول على الكهرباء يطرح تحديات كبيرة في جميع المناطق.

الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة

١٧ - ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يحصلون على وقود الطهي النظيف والتكنولوجيا النظيفة من ٥٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. بيد أنه كان هناك ٣,٠٤ بلايين شخص في العالم لم يحصلوا بعد على وقود الطهي النظيف في عام ٢٠١٤.

١٨ - وسُجِّلت في أفريقيا، التي بلغ عدد سكانها غير الحاصلين على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة اللازمة للطهي ٨٥٠,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٤، أدنى نسبة من بين جميع المناطق. وتخلفت أيضا منطقة آسيا والمحيط الهادئ كثيرا، إذ ناهز عدد السكان غير الحاصلين على وقود الطهي النظيف في عام ٢٠١٤ نصف سكان المنطقة تقريبا، أي ٢,١ بليون نسمة. وازداد مجموع سكان أفريقيا بسرعة تبلغ ٣,٥ أضعاف سرعة ازدياد عدد السكان الحاصلين على وقود الطهي النظيف في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وكانت الجهود التي بذلتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ أقوى كثيرا، إذ تزايد عدد الحاصلين على وقود الطهي بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية كما فاقت الزيادة في عدد الحاصلين على الوقود نسبة الزيادة في عدد السكان. وفي المنطقة العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تباطأ التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نظرا لاقتراب المنطقتين من تحقيق حصول الجميع على وقود الطهي، ونظرا لتقلص العائدات الذي زاد في تقييد جهود التوسع.

الطاقة المتجددة

١٩ - زادت حصة الطاقة المتجددة في مجموع استهلاك الطاقة النهائي على الصعيد العالمي من ١٧,٩١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٨,٣٣ في المائة في عام ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٠,٢١ نقطة مئوية في حصة الطاقة المتجددة في كل من السنتين. وهذه النسبة أقل كثيرا من ٠,٩٢ نقطة مئوية، وهي النسبة اللازمة سنويا لمضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بحلول ٢٠٣٠.

٢٠ - وجاء النمو في استهلاك الطاقة المتجددة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ غير متناسب من قطاعين من قطاعات الاستخدام النهائي للطاقة، هما الكهرباء والنقل، إذ ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة في قطاع التدفئة بمعدل أبطأ كثيرا. وهذا شاغل رئيسي لأن التدفئة هي أكبر الاستخدامات النهائية للطاقة وكذلك الأكثر صعوبة في إزالة الكربون.

٢١ - ومن بين مختلف تكنولوجيات الطاقة المتجددة، سجلت تكنولوجيا الطاقة الشمسية الفلطاضوئية والتكنولوجيا الريحية المستخدمة في توليد الكهرباء أكثر معدلات النمو سرعة، إذ زادت بأكثر من الضعف خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

٢٢ - ويزداد الاهتمام على مستوى السياسات بمصادر الطاقة المتجددة الحديثة، باستثناء الكتلة الأحيائية التقليدية. وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٤، سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر نسبة من استهلاك الطاقة المتجددة الحديثة كجزء من مجموع استهلاك الطاقة، إذ بلغت ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وجاءت أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى كمجموعة في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبة الاستهلاك فيها ١١,١ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك بفضل السياسات والأهداف الجريئة في مجال الطاقة المتجددة الحديثة. وبلغت نسبة الاستهلاك في أفريقيا ٨,١ في المائة، و ٦,٨ في المائة

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ محققتين بذلك نموا قويا في عام ٢٠١٤. وسجلت المنطقة العربية في عام ٢٠١٤ أدنى حصة – ١,٨ في المائة فقط – مستمرة في انخفاضها المطرد منذ عام ١٩٩٠.

٢٣ – ولا تزال الكتلة الأحيائية التقليدية تطغى على مصادر الطاقة المتجددة الأخرى في كل من أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ففي أفريقيا، زادت حصة الطاقة المتجددة التقليدية عن ٨٥ في المائة من استهلاك الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٤. وبلغت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٦٣,١ في المائة.

الكفاءة في استخدام الطاقة

٢٤ – استمرت كثافة الطاقة الأولية العالمية في التحسن. وانخفضت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، بمعدل ٢,١ في المائة سنويا في المتوسط على الصعيد العالمي. ولكن لا يزال ذلك أقل من المعدل المستهدف، أي ٢,٨ في المائة سنويا، وهو المعدل الضروري لتحقيق الغاية ٧-٣ بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢٥ – وعلى الصعيد العالمي، أسفرت هذا التحسن عن انخفاض في استهلاك الطاقة بلغ نحو ١٢ إكساجول في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، أي ما يعادل استهلاك الطاقة النهائي في البرازيل وباكستان مجتمعتين في عام ٢٠١٤.

٢٦ – وكانت السياسات المتبعة في مجالات الصناعة والنقل والمباني هي العامل الرئيسي المسبب لهذه التخفيضات في مجال كثافة الطاقة. وارتفع الحجم الإجمالي لاستهلاك الطاقة النهائية على الصعيد العالمي المشمول بالسياسات الإلزامية بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة، من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وجاءت معظم الوفورات من قطاعي الصناعة والنقل، ولا سيما في الصين والهند ونيجيريا.

٢٧ – وقد فصلت كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى نمو الطلب على الطاقة عن نمو الناتج المحلي الإجمالي. وحققت منطقتا آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عملية الفصل في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وفعلت ذلك أفريقيا في أوائل العقد الأول من القرن العشرين، رغم استمرار تزايد استهلاك الطاقة المطلق، مما يعكس الانخفاض النسبي في نصيب الفرد من استهلاك الطاقة. وفي المنطقة العربية، ما فتئ يتسع نطاق فصل الطلب على الطاقة عن الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار

٢٨ – لتحقيق حصول الجميع على الكهرباء والتوصل إلى حلول في مجال وقود الطهي النظيف، ترى الوكالة الدولية للطاقة أنه سيلزم استثمارات سنوية قدرها ٤٥ بليون دولار، مقارنة بتدفقات الاستثمار الفعلي المقدرة بمبلغ ٩ بلايين دولار سنويا.

٢٩ – ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، بلغ حجم الاستثمارات في الطاقة المتجددة ٢٨٣ بليون دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. ووفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة فإن مضاعفة الحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يكلِّف في المتوسط ٧٧٠ بليون دولار سنويا[(١)].

(١) الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، *خارطة الطريق لمستقبل الطاقة المتجددة*، نسخة عام ٢٠١٦ (أبو ظبي).

٣٠ - ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، زاد حجم الاستثمار العالمي في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة ليبلغ ٢٢١ مليار دولار في عام ٢٠١٥. ولتحقيق الغاية ٧-٣ بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة، سيلزم استثمار مبلغ قدره ٥٦٠ بليون دولار سنويا على الصعيد العالمي، وفقا للطبعة الثانية من *إطار التتبع العالمي*، الصادر في عام ٢٠١٥.

باء - الدول الأعضاء

الأرجنتين

٣١ - الأرجنتين ملتزمة بوضع سياسات عامة بهدف ضمان الحصول على الطاقة المستدامة الحديثة والميسورة التكلفة، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، وإنشاء هياكل أساسية مناسبة منخفضة الكربون وخفض إعانات الوقود الأحفوري غير المجدية تمشيا مع الاتفاقات العالمية التي تم التوصل إليها خلال السنوات الأخيرة، وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة العمل المستقبلية لمجموعة العشرين بشأن المناخ والطاقة من أجل النمو، التي أصدرتها مجموعة العشرين، في مؤتمر قمتها المعقود في هامبورغ، ألمانيا، في تموز/يوليه ٢٠١٧. وسيكون لمساهمتها الوطنية المقررة، إذا ما مضت في تنفيذها، دور حاسم في زيادة الحلول في مجال الطاقة المستدامة.

النمسا

٣٢ - تعمل النمسا على زيادة الحصول على الطاقة والطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، بالشراكة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وتسهم الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة، التي تشترك في تيسيرها النمسا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في تعزيز التعاون الإقليمي وقدرات الاستثمار في مجالي الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، والأسواق والصناعات في غرب أفريقيا، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ ومناطق أخرى. وبالتعاون مع اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقوم شبكة من المراكز الوطنية لإنتاج الطاقة الأنظف بوضع استراتيجيات وقائية بيئية رائدة في البلدان الرئيسية من البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل.

٣٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، شارك في منتدى فيينا للطاقة، ما يزيد عن ١ ٧٠٠ شريك لبحث موضوع ”الطاقة المستدامة لغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس“، وتسليط الأضواء على الابتكار في مجال الطاقة وعلاقتها بسائر قضايا التنمية.

٣٤ - وتدعم النمسا منظمة الطاقة المستدامة للجميع، وهي شبه منظمة دولية، أُنشئت وتدار وفقا للقانون النمساوي، وهي نوع خاص من المنظمات غير الحكومية الدولية الخاصة تتمتع ببعض الامتيازات المتعلقة بالضريبة والعمالة. وتشكل منظمة الطاقة المستدامة للجميع جزءا لا يتجزأ من مركز فيينا للطاقة.

أذربيجان

٣٥ - تتقدم أذربيجان بخطوات عملاقة في مجال الطاقة المتجددة. وتستخدم في الوقت الحاضر مصادر الطاقة البديلة والمتجددة في توليد ١٧,٦ في المائة من الطاقة (١ ١٥٧ ميغاواط من الطاقة المائية

و ٣٢ ميغاواط من الطاقة الشمسية، و ٦٦ ميغاواط من الطاقة الريحية، و ٣٨ ميغاواط من الكتلة الأحيائية والنفايات) وهي تعتزم بلوغ ٢٠ في المائة بحلول عام٢٠٢٠، و ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ ثم ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وشيّدت منذ عام ٢٠٠٩، ١٠ محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهرمائية و ٦ محطات لتوليد الطاقة الريحية و ٥ محطات لتوليد الطاقة الشمسية، بينما قامت مؤسسات حكومية ومؤسسات خاصة بتركيب ألواح الطاقة الشمسية ومضخات التدفئة في ٣٠ مرفقا اجتماعيا في مناطق مختلفة من البلد. وأعلنت أذربيجان أيضا ''كغاية طوعية'' أنها تنوي خفض انبعاثات الكربون بنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستوياتها في عام ١٩٩٠. وتتوقع في خطة العمل الواردة في خارطة الطريق الاستراتيجية إنشاء قدرات جديدة لتوليد ٤٢٠ ميغاواط باستخدام مصادر الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٢٠ وإنشاء ٢٧٠ وظيفة جديدة.

بيلاروس

٣٦ - بيلاروس ملتزمة بزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ تكنولوجيات الطاقة بما فيها الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والطاقة المائية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والطاقة الحرارية. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠ إلى زيادة حصة إنتاج الطاقة الأولية من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ٧ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، وإلى ٨ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٦ قُدِّرت هذه الحصة أوليّا بنسبة ٥,٩ في المائة. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ ركبت بيلاروس محطات لإنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة تبلغ طاقتها ١١٣ ميغاواط، أي أنها تفوق مجموع إنتاج محطات الطاقة التي أنشئت في فترة السنوات العشرين السابقة.

كوبا

٣٧ - كوبا ملتزمة بالإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٧. وحققت كوبا معدلا عاليا في مجال الحصول على الكهرباء بلغ ٩٩,٥ في المائة. وتنفذ حاليا برنامجا لتوفير الكهرباء لحوالي ٠٠٠ ٢٠ أسرة معيشية في المناطق النائية. ومن أهداف السياسة الرئيسية في كوبا الزيادة في مصادر الطاقة المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء بنسبة تصل إلى ٢٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، حتى تسهم في توليد ٢٤٥ ٧ جيغاواط ساعة سنويا باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، التي ستحل محل ١,٧ مليون طن من الوقود الأحفوري المستهلك سنويا، فضلا عن تفادي انبعاث أكثر من ٦ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

٣٨ - وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، تهدف كوبا إلى تركيب وحدات جديدة لإنتاج الكهرباء تبلغ طاقتها ١٤٤ ٢ ميغاواط ببناء ١٩ محطة لإنتاج الكهرباء من الكتلة الأحيائية، و ١٣ مزرعة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الريحية، وعددا من مزارع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، و ٧٤ محطة صغيرة لإنتاج الطاقة الكهرمائية. وفيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة، تشمل التدابير المتخذة الاستعاضة عن المصابيح الفلورية بنظام الصمامات الثنائية الباعثة للضوء في القطاع السكني. وتحسين مواقد الطهي في القطاع السكني؛ وتركيب نظم الصمامات الثنائية الباعثة للضوء لإنارة الشوارع؛ وتركيب نظم التدفئة بالطاقة الشمسية؛ واستخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة ومصادر طاقة أقل تلويثا، مثل الغاز الطبيعي والغاز النفطي المسيل.

٣٩ - وصدقت كوبا على اتفاق باريس في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وقد اعتمدت مؤخرا خطة عمل وطنية بشأن المناخ، تشمل برنامجا للاستثمارات التدريجية في الآجال القصير (٢٠٢٠) والمتوسط (٢٠٣٠) والطويل (٢٠٥٠) والطويل جدا (٢١٠٠).

ألمانيا

٤٠ - يمكن اعتبار مشروع ألمانيا الوطني ''التحوّل في مجال الطاقة'' (Energiewende)، مساهمة منها في إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي. وضمن إطار هذا المشروع، حددت ألمانيا لنفسها أهدافا طموحة جدا، مثل التخلي عن الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٢، والزيادة في حصة مصادر الطاقة المتجددة في إمدادات الكهرباء إلى ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ (مقارنة بعام ١٩٩٠). وفي وقت إعداد التقرير، بلغت نسبة انخفاض حصة الطاقة النووية في مزيج الطاقة الكهربائية نحو ١٣ في المائة؛ وتنتج ألمانيا ٣٣ في المائة تقريبا من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة؛ وفي عام ٢٠١٥، تقلصت الانبعاثات بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بالمستويات التي بلغتها في التسعينات.

٤١ - وتعطي ألمانيا الأولوية في مجال تعاونها الدولي إلى تحقيق الهدف ٧. وتشمل هذه الجهود مجموعة السبعة، ومجموعة العشرين، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومنظمة الطاقة المستدامة للجميع، والمؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة، والشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وشبكة سياسات الطاقة المتجددة المتعددة أصحاب المصلحة للقرن الحادي والعشرين والمؤتمرات الدولية المعنية بالطاقة المتجددة التابعة لها، والوكالة الدولية للطاقة، وشراكة ''توفير الطاقة من أجل التنمية''، والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة بقيادة أفريقيا، ومرفق حوار الشراكة التابع لمبادرة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.

غواتيمالا

٤٢ - في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦، زادت غواتيمالا في كمية الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة من ٨ ١٤٧ جيغاواط ساعة إلى ١٠ ٨٧٨ جيغاواط ساعة، أي ما يعادل تقريبا ٦٠ في المائة من إنتاجها الإجمالي. وفي حين تمثل الطاقة الكهرمائية حوالي ثلث إجمالي الطاقة المتجددة، تزداد بنسق سريع حصة الطاقة الحرارية والطاقة المستمدة من الكتلة الأحيائية من بين مصادر الطاقة الأخرى. وتحرز غواتيمالا أيضا تقدما في مجال الحصول على الطاقة. ففي عام ٢٠١٦، قفزت نسبة الحصول على الكهرباء إلى ٩٢ في المائة مقابل ٨٤ في المائة في عام ٢٠١١.

الهند

٤٣ - في وقت إعداد هذا التقرير، قدرت الهند أنه لا يزال هناك ٢٤٠ مليون نسمة غير حاصلين على الكهرباء، وبلغت نسبة إمداد الأسر المعيشية بالكهرباء ٧٤ في المائة. وتهدف الحكومة إلى توفير إمدادات موثوقة من الكهرباء لمواطنيها على مدى ٢٤ ساعة يوميا وكامل أيام الأسبوع بحلول عام ٢٠٢٢. وهي تعتزم أيضا إمداد جميع القرى المشمولة بالتعداد السكاني بالكهرباء بحلول عام ٢٠١٩. وتعمل الحكومة على تحقيق هدف رئيسي ألا وهو إمداد جميع الأسر المعيشية الحضرية والريفية بوقود الطهي النظيف، وقد أحرزت تقدما كبيرا في هذا الاتجاه.

٤٤ - وتبذل الهند جهودا طموحة من أجل تحقيق غاياتها في مجال الطاقة المتجددة. وهي ملتزمة بتوليد ٤٠ في المائة من مجموع قدراتها المنشأة لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة غير الأحفورية بحلول عام ٢٠٣٠. وحددت الهند لنفسها هدفا في مجال الطاقة المتجددة (الموصولة شبكيا) لإنتاج ١٧٥ جيغاواط بحلول عام ٢٠٢٢.

٤٥ - وما فتئ نطاق سياسات الكفاءة في استخدام الطاقة في الهند يزداد اتساعا وأهمية. وتعمل الهند حاليا على وضع مؤشر لكفاءة الطاقة لتصنيف ولاياتها على أساس الكفاءة في استخدام الطاقة. وهي بصدد النظر أيضا في اتخاذ تدابير ابتكارية مختلفة في جانب الطلب من أجل تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة. وتنفذ الهند أكبر برنامج لتوزيع الطاقة قائم على نظم الصمامات الثنائية الباعثة للضوء بهدف تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة على المستوى السكني. وقد قامت بالفعل بتوزيع ٢٣٠ مليون مصباح من مصابيح الصمام الثنائي الباعث للضوء في إطار هذا البرنامج، ومن المتوقع أن يُستعاض عما مجموعه ٧٧٠ مليون مصباح عديم الكفاءة بحلول عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بتنفيذ برنامج وطني لإنارة الشوارع للاستعاضة عن ٣٥ مليون مصباح تقليدي تنير الشوارع بمصابيح الصمام الثنائي الباعث للضوء.

٤٦ - وصدّقت الهند مؤخرا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ مؤكدة بذلك التزامها بإعطاء دور متزايد لمصادر الطاقة منخفضة الكربون، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. وتتضمن مساهمات الهند المقررة المحددة وطنيا الالتزامات المزدوجة ذات الصلة بالطاقة بزيادة حصة طاقة توليد الكهرباء من غير الوقود الأحفوري بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مستعينة في ذلك بنقل التكنولوجيا والتمويل الدولي منخفض التكلفة، وخفض كثافة انبعاثات اقتصادها بنسبة تتراوح بين ٣٣ و ٣٥ في المائة، مقيسة في ضوء خط أساس عام ٢٠٠٥.

إيطاليا

٤٧ - تدرك إيطاليا ما للطاقة من دور حفاز في تعزيز التنمية المستدامة. وتقع الطاقة المتجددة في صميم السياسة الإيطالية في مجال الطاقة. وتمثل مصادر الطاقة المتجددة حوالي ٤١,٦ في المائة من مجموع الإنتاج الوطني من الطاقة، إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية المنشأة ٥٢,٤ جيغاواط تقريبا، معظمها من مشاريع توليد الطاقة الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي عام ٢٠١٦، استأثرت مصادر الطاقة المتجددة في إيطاليا بإنتاج حوالي ثلث إجمالي الاستهلاك من الكهرباء. ويفوق عدد محطات توليد الكهرباء من المصادر المتجددة ٧٠٠ ٠٠٠ محطة مما جعل إيطاليا تتجاوز الهدف الأوروبي لعام ٢٠٢٠، إذ صارت تغطي ١٧,٦ في المائة من استهلاكها الإجمالي النهائي من الكهرباء والطاقة الحرارية والطاقة المتصلة بالنقل من المصادر المتجددة. وقد وفرت أيضا الطاقة المتجددة عددا كبيرا من الوظائف إذ يُقدر عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها في عام ٢٠١٦ بنحو ٣٥ ٠٠٠ وظيفة.

٤٨ - وتقوم إيطاليا أيضا بدور رائد في تنفيذ تدابير الكفاءة في استخدام الطاقة إذ تستثمر نحو ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في الاستدامة البيئية، مما جعلها أكثر بلدان العالم تقدمية في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة.

٤٩ - وعلى الصعيد الدولي، تمول إيطاليا مشاريع الحصول على الطاقة في أفريقيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وذلك على سبيل المثال، من خلال التعاون الثنائي، والمتعددة الأطراف والمتعدد أصحاب المصلحة

القائم على مبادرات التعاون مثل مبادرة إيطاليا وأفريقيا، وشراكة الطاقة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وحلول الطاقة المتجددة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة الطاقة المستدامة للجميع.

المكسيك

٥٠ - المكسيك ملتزمة بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد وضعت تدابير محددة لتحقيق الغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وإمكانية حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة. وتشمل هذه التدابير: إنتاج ٣٥ في المائة من احتياجاتها من الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٢٤؛ وخفض كثافة استهلاكها النهائي من الطاقة بنسبة ١,٩ في المائة في السنة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠؛ وإنجاز ٩٩,٨ في المائة من أشغال الإمداد بالكهرباء في البلد ليستفيد بذلك حوالي ١,٨ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٤؛ وزيادة الاستثمار الحكومي في الابتكار وتطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة إلى الضعف على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، وبلوغ الهدف الإقليمي في كندا والولايات المتحدة والمكسيك، أي توليد ٥٠ في المائة من الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٢٥.

٥١ - ولتحقيق حصول الجميع على الطاقة، أنشأت المكسيك صندوق تعميم الخدمات الكهربائية لتمويل إمداد المناطق الريفية والمناطق الحضرية المهمشة بالكهرباء، بتمويل من فائض الإيرادات من سوق بيع الكهرباء بالجملة، ومن المركز الوطني للطاقة، والهبات المقدمة من أطراف ثالثة.

٥٢ - وفيما يتعلق بتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وضعت المكسيك مجموعة من التدابير. ويهدف برنامجها المتعلق بتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ إلى ضمان أن تستعمل ٦٣ في المائة من الهياكل الأساسية الجديدة اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية في البلد في غضون فترة الـ ١٥ سنة المقبلة مصادر الطاقة النظيفة. وتشارك المكسيك أيضا في مبادرة ''البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة'' (novationMission In)، التي تهدف إلى ضمان استخدام الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة للجميع.

٥٣ - وأحرزت المكسيك تقدما في تعزيز كفاءة الطاقة في المباني والمركبات والمرافق الصناعية. واستفاد من الائتمان الأخضر المتوافر على نطاق واسع لمؤسسات الأعمال حوالي ٠٠٠ ٥ مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة من خلال تمويل استبدال معدات تكييف الهواء والتبريد والإضاءة، ومن ثمة خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي ٠٠٠ ١٣ طن.

موناكو

٥٤ - أنشأت مونواكو برنامج الانتقال إلى الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٦ الذي يهدف أساسا إلى تعزيز الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، فضلا عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بسنة الأساس، ١٩٩٠. وأصدرت كتابها الأبيض بشأن الطاقة الذي تحدد فيه الخطوط العريضة للتدابير الرامية إلى تعبئة جميع الجهات الفاعلة للعمل والذي يُتوقع أن يسفر عن اتفاق وطني بشأن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يشمل المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف تعزيز عمليات منها التدقيق في استهلاك الطاقة في المباني، واستعمال عدادات الكهرباء الذكية، ونظم الإضاءة الإنتاجية، ويوم بدون سيارات.

الاتحاد الروسي

٥٥ - يؤيد الاتحاد الروسي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتخذ تدابير من أجل تحقيق توازن التنمية التقليدية وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مع التركيز على الكفاءة في استخدام الطاقة والأخذ بالتكنولوجيات المتقدمة. ويوشك الاتحاد الروسي على الفراغ من وضع الصيغة النهائية للنسخة المنقحة من استراتيجية الطاقة، التي يظل هدفها هو توفير موارد مستقرة للوقود والطاقة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٥.

٥٦ - ويتعاون الاتحاد الروسي بنشاط في الحصول على الطاقة وتعزيز مشاريع تكنولوجيا الطاقة بالاشتراك مع بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين. ويشمل ذلك بناء خطوط أنابيب الغاز، ومحطات لتوليد الطاقة النووية والكهرمائية، والغاز الطبيعي المسيّل، والهياكل الأساسية اللازمة لتصدير الكهرباء من خلال ما يزيد عن ٥٠ مشروعا دوليا.

٥٧ - ولا تزال الكفاءة في استخدام الطاقة تمثل أولوية هامة بالنسبة للاتحاد الروسي. وفي إطار البرنامج الحكومي ''الكفاءة في استخدام الطاقة وتنمية الطاقة''، بلغ الحجم الإجمالي للدعم المالي في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ نحو ٧٠٠ مليون دولار. وقد قام البرنامج بدور حفاز في حشد الاستثمارات الخاصة. ويعمل الاتحاد الروسي أيضا بنشاط من أجل زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في مجال استخدام الغاز.

٥٨ - وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، لا يزال الاتحاد الروسي في مقدمة البلدان في مجال الطاقة الكهرمائية، التي تساهم بنسبة ١٧ في المائة تقريبا من إنتاج الكهرباء. ويبذل جهودا لتعزيز إنتاج الطاقة الريحية وتحسين البحث والتطوير في نظم الطاقة الشمسية.

المملكة العربية السعودية

٥٩ - تدرك المملكة العربية السعودية أن الطاقة هي العامل الرئيسي لازدهار المجتمع، وهي التي تقوده نحو تحقيق المزيد من الإنتاجية والرخاء، وتشدد على أهمية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - البيئية والاجتماعية والاقتصادية - من أجل التقدم نحو نظم أكثر استدامة في مجال الطاقة. وتؤكد المملكة العربية السعودية أيضا على دور التكنولوجيا، وسياسة الشمول والمرونة، لا سيما فيما يتعلق بمصادر الطاقة، في تحقيق هذا الانتقال.

سلوفاكيا

٦٠ - من وجهة النظر المتعلقة بأمن الطاقة، تعطي سلوفاكيا الأولوية لتأمين الإمدادات المستدامة والميسورة بجميع أنواع الطاقة. ونظرا لاعتمادها الكبير على جهة موردة وحيدة للطاقة، فإنها تدعم بناء اتحاد آمن وتنافسي يعنى بمسائل الطاقة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وينتهج سياسة مناخية تطلعية. وتهدف ''سياسة سلوفاكيا في مجال الطاقة''، التي اعتمدتها في عام ٢٠١٤، إلى تحقيق توفير الإمداد الآمن والموثوق والفعال بجميع أشكال الطاقة التنافسية والمنخفضة الكربون بأسعار معقولة، مع مراعاة عاملي حماية المستهلك والتنمية المستدامة. وحدّدت العديد من الأولويات من أجل تعزيز أمن الطاقة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، وضمان المنافسة، وكفالة الإمداد بالطاقة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.

جيم – منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

الاتحاد الأوروبي

٦١ – يولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية كبيرة لمسألة تحقيق توفير الطاقة النظيفة والميسورة والموثوقة والحديثة للجميع. ومن الشراكات القائمة بموجب الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وهي إطار طويل الأجل للحوار الاستراتيجي بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بهدف تقاسم المعارف، وتحديد الأولويات السياسية ووضع برامج مشتركة بشأن القضايا والتحديات الرئيسية المتعلقة بالطاقة في القرن الحادي والعشرين. وتهدف الشراكة إلى تحسين إمكانية الحصول على الطاقة الآمنة والمعقولة التكلفة والمستدامة في القارتين. ومن خلال المؤتمرات الرفيعة المستوى، وحلقات العمل التقنية والحوارات مع مؤسسات الأعمال، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، تيسر هذه الشراكة الحوار بين أصحاب المصلحة وتعزز العمل المشترك. وقد أتاحت أيضا قاعدة أساسية من أجل تحسين التنسيق والمواءمة من خلال حصر المبادرات والبرامج القائمة في أفريقيا.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

٦٢ – تواصل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مستفيدة من برنامجها المتعدد الشركاء، ”الغذاء الذكي الاستهلاك للطاقة في خدمة السكان والبيئة“، مساعدة الدول الأعضاء على التحول إلى نظم زراعية غذائية ذكية الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك من خلال وضع منهجية لربط الصلة بين المياه والطاقة والغذاء على المستوى الإقليمي وعلى مستوى التدخلات، وإجراء تحليل للتكاليف والعوائد فيما يتعلق باستخدام الطاقة المتجددة في بعض سلاسل الأغذية الزراعية، واستعمال الثلاجات وغرف التبريد العاملة بالطاقة الشمسية في مجتمعات صيد الأسماك الصغيرة في كل من غينيا – بيساو وكوت ديفوار. وفيما يتعلق بتحسين الوصول إلى الطاقة الآمنة والمستدامة في سياقات الطوارئ وإعادة التأهيل، تم تقديم الدعم إلى كل من أوغندا، وتشاد، وجنوب السودان، والصومال، وكينيا، وميانمار، ونيجيريا.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٦٣ – يؤكد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على توليد الدخل عن طريق الربط بين الحصول على الطاقة النظيفة والأنشطة المتصلة بالزراعة. وقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوضع نهج تجريبية لكل بلد على حدة واستخدام تكنولوجيا خاصة بكل بلد، مثل تلك المتعلقة بالطاقة الكهرمائية الصغيرة في نيبال والوقود الأحيائي المستخرج من الجاتروفا في مالي، ومشروع شبكة الري بنظام القطرة قطرة، التي تعمل بالطاقة الشمسية في شمال بنن، وبرنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ الذي يقدم منحا لتيسير استخدام الطاقة الشمسية في كامل سلسلة القيمة، بدءا من مرحلة الإنتاج ووصولا إلى التخزين والتجهيز.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

٦٤ – الوكالة الدولية للطاقة المتجددة هي منظمة حكومية دولية عالمية قائمة على المعاهدات تشجع على تبنّي جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام. وهي تعمل كمركز امتياز للمعرفة

والابتكار، ومصدر مشورة للبلدان الأعضاء فيها البالغ عددهم ١٥٠ عضوا، وصوت عالمي للدفاع عن الطاقة المتجددة، ومركز للربط الشبكي لإقامة الشراكات التعاونية. ويوفر الاجتماع السنوي لجمعية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة منبرا فريدا للتفاعل بين واضعي السياسات والجهات المعنية الرئيسية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في ضوء اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وبدء نفاذ اتفاق باريس، والجهود التي تبذلها البلدان من أجل إزالة الكربون وتغيير نظم الطاقة فيها.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٥ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ملتزمة بتلبية احتياجات اللاجئين من الطاقة، وتحسين الحصول على الوقود من مصاد مستدامة، وإمداد المراكز الصحية بالطاقة واستخدام وسائل الإضاءة التي تعمل بالطاقة الشمسية. وتتضمن الاستراتيجية العالمية للوصول الآمن إلى الوقود والطاقة، التي أطلقتها المفوضية في عام ٢٠١٤، توجيهات بالغة الأهمية وتفاصيل بشأن النهج والتكنولوجيات الابتكارية، بما فيها المواقد النظيفة أو المقتصدة في استهلاك الوقود، وأنواع الوقود البديلة والمستدامة، والإضاءة بالطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت المفوضية حاليا مجموعة متنوعة من مشاريع الطاقة للإمداد بالطاقة المستدامة في حالات النزاع، بما في ذلك مشروع في مجال الطاقة الريحية لدعم الطاقة النظيفة والاندماج في باميان، أفغانستان، وحملة ''حياة أكثر إشراقا للاجئين''، بالتعاون مع مؤسسة آيكيا (IKEA)، لتحسين وصول اللاجئين إلى إمدادات الطاقة الأنظف والمتجددة والمستدامة ويسيرة الاستعمال.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦٦ - يدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، من خلال برنامج البداية النظيفة، الأسر المعيشية وأصحاب المشاريع البالغة الصغر عن طريق مقدمي خدمات التمويل المتناهي الصغر، وذلك بهدف استثمار ٢٦ مليون دولار في ستة بلدان في آسيا وأفريقيا وتمكين ما يزيد عن ٢,٥ مليون شخص من الاستفادة من مصدر الطاقة الأنظف والأكثر كفاءة بحلول عام ٢٠٢٠.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٦٧ - تطبق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حلول الطاقة المستدامة في برامج التعاون التي تنفذها مكاتبها القطرية، وهي بصدد استكشاف إمكانيات لزيادة مشاركتها واستثماراتها في هذا المجال. وتشمل هذه المبادرات توفير مواقد الطهي المحسنة في بنغلاديش، و ''مشروع أضواء'' (Project Lumière) في بوروندي، ومشروعي ''أكشاك الشباب'' (youth kiosks)، و ''المحطات المتنقلة'' (MobiStations) في أوغندا. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقريرا عالميا عن تلوث الهواء، ''تنقية الهواء من أجل الأطفال: *تأثير تلوث الهواء على الأطفال*''.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٦٨ - يركز برنامج تطوير سلع الطاقة الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الحد من تباين المعلومات من أجل زيادة إمكانية الحصول على الطاقة وتعزيز كفاءة استخدامها، وتعزيز استخدام الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي، وزيادة المشاركة المحلية للحد من فقر الطاقة،

والتفاوض بشأن العقود من أجل تحسين امكانية الحصول على خدمات الطاقة والتخفيف من آثار تقلب أسعار الطاقة لتحقيق حصول الجميع على الطاقة، ووضع وتعزيز سياسات في مجالات التجارة والمنافسة والاستثمار لأغراض تنمية الطاقة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٦٩ - تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار دورها كأمانة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو المنبر المركزي داخل منظومة الأمم المتحدة لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تواصل تقديم دعم تنسيق وتنفيذ الأنشطة المقررة لعقد الطاقة المستدامة للجميع. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا، بوصفها أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، بدور هام في تنسيق وتنفيذ أنشطة الطاقة فيما بين منظمات الأمم المتحدة.

٧٠ - وقد قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بتنسيق سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات بشأن موضوع الطاقة، بما في ذلك اجتماع لفريق خبراء عن ''الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة ودوره في تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ''، المعقود في مراكش، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنتدى عن ''التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٧ وأوجه الترابط مع بقية أهداف التنمية المستدامة''، المعقود في بانكوك، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، والمنظم بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد خططت أيضا لعقد سلسلة من الندوات والاجتماعات في كل من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

٧١ - وتنفذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية برنامج شراكة عنوانه ''توفير الطاقة للمستقبل الذي نصبو إليه: تقدير الممارسات القيادية والإبداعية في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة''، يوفر منحة قيمتها مليون دولار لتمويل أنشطة تنمية القدرات في المستقبل في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ويجري تنفيذ هذا البرنامج على مدى فترة أولية مدتها خمس سنوات، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩. وتتولى الإدارة أيضا قيادة شراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن الحد الأدنى من الحصول على الكهرباء تعزز إمداد المجتمعات الريفية المعزولة بالكهرباء باستخدام أنظمة الطاقة المتجددة القائمة بذاتها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٢ - من أجل ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بتكلفة ميسورة، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان لزيادة فعالية نظم الطاقة واستخدامها. وهو يعمل أيضا من أجل زيادة الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة. وعلى وجه التحديد، يساعد البرنامج الإنمائي البلدان على تلبية احتياجاتها من الطاقة من منظور القدرة على تحمل التكلفة والموثوقية والاستدامة؛ ويدعم تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة المربوطة وغير المربوطة بالشبكة وخدمات الإمداد؛ ويدعم الحكومات الوطنية والمحلية في تصميم واعتماد سياسات وتشريعات فعالة، ويساعدها بحلول متكاملة لمعالجة الكفاءة في استخدام الطاقة في عمليات الحد من أخطار الكوارث والإنعاش؛ ويدعم المدن المستدامة بما في ذلك

من خلال الحلول المتكاملة التي تجمع بين تدابير الطاقة المتجددة والكفاءة وسائر جوانب التصميم الحضري، مثل التنقل المستدام، والنقل، وإدارة النفايات.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧٣ - تمثل بوابة الطاقة التي أنشأتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ أحد جوانب الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى الدول الأعضاء في المنطقة في إطار منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذه البوابة هي منبر مبتكر يشمل حوالي ٢٠٠ مؤشر إحصائي وما يزيد عن ٠٠٠ ٢ وثيقة سياسات موجهة للدول الأعضاء في اللجنة، توفر نظرة شاملة لديناميات الطاقة في المنطقة. وتنفذ اللجنة أيضا مشروعا متعدد السنوات لزيادة امكانية حصول المجتمعات الريفية على خدمات الطاقة الحديثة من خلال شراكاتها بين القطاعين العام والخاص لصالح الفقراء، وتنفيذ مشاريع رائدة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال. وبحثت اللجنة موضوع الحصول على الكهرباء في الاجتماع الأول للجنة بشأن الطاقة، الذي عقد في بانكوك، تايلند، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وسيُعقد منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في تونغا في عام ٢٠١٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٧٤ - ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تنسق مع الوزارات والسلطات المعنية في الدول الأعضاء لمعالجة التحديات في مجال الطاقة الإقليمية، والتصدي لها. وتقوم اللجنة، من خلال تنفيذ مشروع يهدف إلى بناء القدرات في مجال تطوير التكنولوجيات الخضراء المناسبة من أجل تحسين معيشة المجتمعات الريفية، بدعم نشر تكنولوجيات الطاقة الخضراء في المناطق الريفية، وتعزيز قدرات مؤسسات القطاع العام وتيسير تبادل المعارف. وتعكف اللجنة على وضع الصيغة النهائية لتقرير إقليمي عن تتبع التقدم المحرز بشأن الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي سيقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في مجال الطاقة في المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين. وقد أعدت اللجنة مجموعة متنوعة من الوثائق والتقارير، وعقدت حلقات عمل ونظمت مناسبات لتعزيز بناء قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا بشأن موضوع الطاقة.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٥ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في اعتماد تكنولوجيات وسياسات الطاقة النظيفة بهدف تحقيق توفير الطاقة المستدامة للجميع. ونفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة على نطاق القارة لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على استخدام الطاقة المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. وبحث المشروع إمكانات الطاقة الأحيائية والسياسات الداعمة لتطويرها في السياق الأفريقي، مع التركيز بوجه خاص على أنواع الوقود الأحيائي السائل نظرا لما لها من آثار إيجابية بعيدة المدى. وفي دراسة بعنوان ”تعزيز النهوض بالقطاع الخاص المحلي في أفريقيا: التركيز على الطاقة المتجددة“ بحثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الكيفية التي يمكن أن تستخدم بها الحكومات في أفريقيا بفعالية السياسة الصناعية القائمة على التدخل من أجل النهوض بتنظيم المشاريع الخاصة وحفز الإنتاج المحلي، ولا سيما في قطاعات مثل البناء والطاقة.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٧٦ - تنفذ اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال لجنتها المعنية بالطاقة المستدامة وهيئاتها الفرعية، أنشطة متنوعة في ميدان الطاقة المستدامة ومجالاتها الشاملة لعدة قطاعات وتدعم تلك الأنشطة، بما في ذلك مشروع عنوانه ''سبل تعزيز الطاقة المستدامة''، الذي يهدف إلى تيسير الحوار بشأن السياسات واستكشاف مسارات سياساتية، ومشروع عنوانه ''إدارة الميثان في الصناعات الاستخراجية''، الذي يهدف إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على قياس انبعاثات الميثان في الصناعات الاستخراجية الرئيسية المتصلة بالطاقة، والإبلاغ عنها والتحقق منها والحدّ منها. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا على النهوض بتطوير تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن، ونشره وصيانته، وهو نظام عالمي لتصنيف احتياطات وموارد الطاقة والمعادن. وفي عام ٢٠١٧، أعدّ فريق الخبراء المعني بالطاقة المتجددة التابع للجنة ''تقريرا عن حالة الطاقة المتجددة''، بالتعاون الوثيق مع شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن ٢١، يتضمن نظرة شاملة عن الوضع الحالي للطاقة المتجددة واتجاهات الكفاءة في استخدام الطاقة في مجموعة تضم ١٧بلدا.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٧ - نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروعا عنوانه ''الطاقة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي: خفض البصمة الكربونية في منطقة البحر الكاريبي من خلال تعزيز كفاءة الطاقة واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة'' خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ من أجل تحقيق الهدف العام الرامي إلى تعزيز قدرات البلدان الكاريبية في مجالي كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. ونظمت اللجنة أيضا حلقة عمل إقليمية بعنوان ''خطط التنمية المستدامة: كيف يمكن أن تسهم محاسبة الطاقة والانبعاثات في وضع السياسات وصنع القرارات''. وساهمت حلقة العمل، التي نُظمت بالاشتراك مع الشعبة الإحصائية وشراكة محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية التابعة للشراكة العالمية بقيادة البنك الدولي في الحوار بشأن الخطط الإنمائية القطرية والإقليمية ذات الصلة بالطاقة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٧٨ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بذل جهودها من أجل تشجيع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة، وتعزيز التعليم وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مشروع يتعلق بإمداد ٧٥ مدرسة ريفية في بنن ومدغشقر وموريتانيا والنيجر وتوغو بالكهرباء المستخرجة من الطاقة الشمسية، لفائدة ٦٠٠ مدرس و ٦٠٠ ٢٤ تلميذ.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٩ - يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال عمله في مجال الطاقة إلى دعم البلدان لتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة كجزء من جهودها الرامية إلى التوصل إلى سبل تحقيق التنمية القادرة على التكيّف مع تغير المناخ والمنخفضة الكربون. وقدم البرنامج الدعم إلى ستة بلدان في شرق أفريقيا لاستكشاف إمكاناتها من الطاقة الحرارية الأرضية، مما مكّن من تركيب ٣ ملايين متر مربع من ألواح تسخين المياه بالطاقة الشمسية في خمسة بلدان، وساعد ثمانية بلدان على الحصول على التكنولوجيات المتصلة بالطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. ويدعم برنامج

الأمم المتحدة للبيئة أيضا مشروعا لخفض استهلاك الكهرباء في المغرب، الذي يتوقع أن يحقق تفادي انبعاث أكثر من ٤ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٢ وخفض تكاليف الطاقة إلى حد كبير لفائدة آلاف الأشخاص. ويستضيف البرنامج مركز كوبنهاغن للكفاءة في استخدام الطاقة، وهو مركز يهتم بموضوع الكفاءة في استخدام الطاقة، باعتباره جزءا من مبادرة الطاقة المستدامة للجميع ومؤسسة تابعة لمركز الطاقة والمناخ والتنمية المستدامة. وتشترك جامعة الدنمارك للتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشغيل كلا المركزين.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٨٠ - مع اعتماد اتفاق باريس ودخوله السريع حيّز النفاذ، تواصل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقديم الدعم إلى البلدان النامية بغية تيسير انتقالها إلى استخدام الطاقة المستدامة في المستقبل، بما في ذلك من خلال دعم الدراسة التقنية لخيارات السياسات ذات الإمكانات الكبيرة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف، والمنافع المشتركة في مجالي الصحة والتنمية المستدامة.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٨١ - يركز النهج الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على تخطيط الطاقة في المدن، وسياسات وتشريعات الطاقة على المستوى المحلي، وتمويل الطاقة في المدن؛ وتيسير حصول الفقراء في المدن على الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب؛ والكفاءة في استخدام الطاقة والموارد في البيئة المعمورة؛ وتكنولوجيات الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الحضرية.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٨٢ - تركز حافظة برامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المتصلة بالطاقة، في المقام الأول، على تعزيز السياسات والتكنولوجيات والممارسات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وكذلك مصادر الطاقة المتجددة من أجل تيسير الأنشطة الإنتاجية، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية، وفي العمليات الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد اليونيدو فرادى البلدان على استعراض سياساتها المتعلقة بالطاقة، وكذلك أطرها المؤسسية والتنظيمية في قطاعات الطاقة، مع ربط تلك السياسات والأطر بقدراتها على تطوير ونشر تقنيات الطاقة المتجددة والتطبيقات الصناعية ذات الصلة. وتناصر اليونيدو أيضا الشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة الإقليمية، وتشارك في تنظيم منتدى فيينا للطاقة، وهو حدث عالمي رائد يعنى بقضايا تغير المناخ يُنظم مرة كل عامين منذ عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٧، نُظم المنتدى تحت عنوان ”الطاقة المستدامة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس“.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٨٣ - يضطلع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بدور رائد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير التدريب، والتوعية والمواد للدبلوماسيين من البلدان النامية، وكذلك لكبار المسؤولين من جميع الدول الأعضاء في جميع فروع الحكومة. ويوفر المعهد التدريب والدعم فيما يتعلق بتحقيق الهدف ٧ عن طريق التعلم الإلكتروني واللقاءات المباشرة.

مجموعة البنك الدولي

٨٤ - الهدف من عمل مجموعة البنك الدولي في قطاع الطاقة هو مساعدة البلدان على تأمين الإمدادات من الطاقة الميسورة والموثوقة والمستدامة، اللازمة لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع قيمة التمويل الذي قدمته المجموعة في قطاع الطاقة ١١,٥ بليون دولار، بما في ذلك ٢,٩ بليون دولار لمشاريع الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. ومن البرامج التي تدعمها مجموعة البنك الدولي مجمعا للطاقة الشمسية في الأردن، وهو أكبر مبادرة لإنتاج الطاقة الشمسية يقودها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخطة وطنية للإمداد بالكهرباء في ميانمار لتنفيذ ٧,٢ ملايين عملية ربط جديدة لمنازل الأسر بشبكة الكهرباء على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، ومشروع يعرف بـ ''إضاءة أفريقيا'' يرمي إلى تزويد ٢٥٠ مليون شخص إضافي بالإنارة بحلول عام ٢٠٣٠. وصدرت الطبعة الثالثة من إطار التتبع العالمي التي اشترك في إعدادها البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويوفر الإطار لوحة متابعة تبين التقدم المحرز في إنجاز أهداف الطاقة المستدامة الثلاثة المتعلقة بالحصول على الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، ويتضمن للمرة الأولى فصولا مبوّبة حسب المناطق، تبحث القضايا والتحديات دون الإقليمية، ومدخلات من لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس.

منظمة الصحة العالمية

٨٥ - وضعت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية تتعلق بنوعية الهواء الداخلي: احتراق الوقود داخل المنازل، وأصدرت في عام ٢٠١٦ تقريرا عن تلوث الهواء داخل المنازل عنوانه ''فرصة سانحة: الطاقة المنزلية النظيفة من أجل الصحة والتنمية المستدامة، ورفاه المرأة والطفل''. وتهدف مبادرة منظمة الصحة العالمية، الصحة الحضرية، إلى تعزيز القدرة على استخدام البيانات المتعلقة بالصحة كدليل على الدعوة للخطط الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة وتنفيذها في المناطق الحضرية الكبيرة في البلدان النامية، بهدف الحد من تلوث الهواء.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٨٦ - تيسر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تبادل البيانات التي يمكن أن تساعد العاملين في مجال استغلال مصادر الطاقة والمديرين لها على التخطيط بشكل أفضل للتغيرات في الطلب على الطاقة، وتطوير نظم الطاقة المحلية والامتثال للمتطلبات البيئية. ويعالج إطار المنظمة العالمي للخدمات المناخية المسائل المتصلة باحتياجات المستعملين من المعلومات المناخية والطاقة، ويحدد ويعالج الاحتياجات في مجالات المراقبة والبحوث والاحتياجات المتوقعة من الانتاج من أجل تحسين الخدمات المناخية المقدمة لقطاع الطاقة.

رابعا - تعزيز التنسيق والدعم المؤسسي بشأن الطاقة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٨٧ - تمثل خطة عام ٢٠٣٠ تحولا نموذجيا له آثار متعددة على التعاون الدولي الذي يمكن أن يدعم بفعالية القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم. ونظرا لأنه يجري ترسيخ مسألة الطاقة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ينبغي النظر في أي مقترحات بشأن تعزيز التنسيق

بين الوكالات والتنسيق الحكومي الدولي، والدعم المؤسسي المتعلق بمسائل الطاقة، من خلال الترتيبات القائمة، ينبغي النظر فيها، أي المقترحات، في هذا السياق الواسع.

٨٨ - وحدد الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٧ بشأن ”إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - كفالة مستقبل أفضل للجميع“ (A/72/124)، حدد عدة ثغرات خطيرة في مجال المهارات والقدرات داخل منظومة الأمم المتحدة، والتدابير المؤسسية الممكنة لمعالجتها، وسبل تعزيز التنفيذ على الصعيد القطري، والآليات المحتملة لتعزيز المساءلة من أجل توجيه دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق تحسين الرقابة التي تمارسها الدول الأعضاء.

٨٩ - وحدد الأمين العام أيضا في تقريره ثغرات كبيرة في التغطية المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة، فيما يتعلق بالنفقات والموظفين في منظومة الأمم المتحدة. وجاء الهدف ٧ في المرتبة الدنيا الثانية من بين جميع أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٦ من حيث النفقات، أي بأقل من ١ في المائة من إجمالي النفقات على أهداف التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة[٢].

٩٠ - وفيما يتعلق بسبل تعزيز التنسيق الحكومي الدولي وفيما بين الوكالات، تلقت الأمانة العامة المدخلات الهامة التالية من النمسا، والصين، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة:

(أ) شددت النمسا على ضرورة التآزر وتجنب الازدواجية، بما في ذلك أهمية الاستفادة بفعالية من الشبكات القائمة مثل الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة التابعة لليونيدو، وتعزيز الاتساق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمة غير الحكومية للطاقة المستدامة للجميع من خلال اتفاق العلاقة الذي يربطهما بعضاً ببعض؛

(ب) أشارت الصين إلى ضرورة التآزر على مستوى خطة الطاقة العالمية وإرساء حوكمة الطاقة الخضراء والمنخفضة الكربون على الصعيد العالمي لتعزيز التعاون العالمي في مجال التنمية الخضراء؛

(ج) شددت الإمارات العربية المتحدة على ضرورة أن تركز الأمم المتحدة أكثر على الحصول على الطاقة والطهي/التدفئة النظيفة، لا سيما من خلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك تعزيز قدرات الأمم المتحدة داخل الأفرقة القطرية على تيسير إصلاح السياسات والتمويل. وشددت الإمارات على أنه بينما ينبغي ألا يكون هناك أي هيئة حكومية دولية جديدة تعنى بالطاقة، ينبغي تعزيز شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لتنسيق العمل بين وكالات الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات القائمة، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة التنمية المستدامة للجميع. وينبغي دعم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ببرنامج عمل مشترك. وينبغي أن يشمل تعزيز شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة توفير تمويل أساسي لموظفي الأمانة العامة، بغية كفالة التنسيق الفعال والاهتمام والدعم الأكثر إنصافا للطاقة في منظومة الأمم المتحدة؛

(٢) انظر دالبرغ “System-wide outline of the functions and capacities of the United Nations development system” (حزيران/يونيه ٢٠١٧) متاح على الموقع التالي: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/sg-report-dalberg_unds-outline-of-functions-and-capacities-june-2017.pdf.

(د) شددت تركيا على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات الدولية والحكومات، ولا سيما من أجل تحسين بيئة الاستثمار؛

(هـ) أكد الاتحاد الأوروبي أن '١' هناك بالفعل محافل حكومية دولية قائمة بالفعل بشأن الطاقة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ '٢' قام المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور محوري في دعوة الدول الأعضاء إلى رصد التقدم المحرز بشأن كامل خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك هدف ٧؛ '٣' يجب أن تصبح شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة آلية لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن الهدف ٧؛ '٤' من الضروري إقامة تعاون أقوى بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية من غير الأمم المتحدة مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة التنمية المستدامة للجميع؛ و '٥' من المهم الاستفادة من الآليات القائمة بما يتماشى مع الجهود الجارية بشأن ولايات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

(و) شدد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الحاجة إلى زيادة الحوار والتعاون على مستوى السياسات بين الوزارات بشأن الطاقة؛

(ز) كررت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تأكيد استعدادها لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ الهدف ٧ وخطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، وشددت على دور الاجتماع السنوي لجمعية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بوصفها منبرا فريدا للتفاعل بين واضعي السياسات والجهات المعنية الرئيسية.

خامسا – التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨

٩١ – يتيح الاستعراض العالمي الأول للهدف ٧ المفضي إلى انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨، فرصة فريدة للنهوض بتنفيذ الهدف ٧. وتشمل الإجراءات الرئيسية ذات الأولوية التي يجب اتخاذها في إطار الولايات والموارد الحالية، ما يلي:

(أ) تقديم الدعم للاستعراضات الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٧، وارتباطاتها بأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

(ب) وضع برنامج عمل شامل وإطار نتائج لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة دعما لتنفيذ الهدف ٧ من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق؛

(ج) عقد اجتماع تحضيري بشأن الهدف ٧ في أواخر عام ٢٠١٧ دعما للاستعراض العالمي الذي سيجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨. وينبغي الاستفادة في ذلك بفعالية من منظمات الأمم المتحدة الرئيسية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، من قبيل البرنامج الإنمائي (تنمية القدرات)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (مؤتمر القمة العالمي بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة)، واليونيدو (منتدى فيينا للطاقة)، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (جمعية الوكالة) والوكالة الدولية للطاقة (التحليل العالمي)، واللجان الإقليمية (المنتديات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة)، ومنظمة الصحة العالمية (الآثار الصحية)، والبنك الدولي (الحصول على الطاقة، والتمويل والاستثمار)؛

(د) إنشاء فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتحديد ورصد الأهداف المحددة ذات الروابط المشتركة بين الطاقة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالتعليم، والمياه، والصحة، والأمن الغذائي، والفقر. ويمكن تنسيق فرقة العمل هذه من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة كما يمكن أن تشمل خبراء من وكالات مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والموئل، واللجان الإقليمية إلخ، وسائر المنظمات الحكومية الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛

(هـ) إجراء تقييم عالمي متعمق بشأن الطاقة يركز على الروابط بين الطاقة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى بهدف تقديم تقييم شامل للقضايا البالغة الأهمية مثل أمن الطاقة، وتوافر موارد الطاقة، والتكنولوجيات المبتكرة، وسيناريوهات الطاقة في المستقبل. وسيصدر ملخص موجه لمقرري السياسات، كمادة مسبقة لتقديم مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨؛

(و) إنشاء شراكات متعددة الأطراف بشأن ''الروابط''، والاستفادة من كفاءات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واستهداف أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال التعاون فيما بين شركاء بلدان الجنوب وشركاء بلدان الشمال وبلدان الجنوب وشركاء التعاون الثلاثي. وسيجري رصد هذه الشراكات وعرضها من خلال شراكات الأمم المتحدة لأغراض منبر أهداف التنمية المستدامة.

سادسا – خاتمة وسبل المضي قدماً

٩٢ - **لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن ترقى إلى مستوى التحديات المطروحة في هذا الصدد. ويمثل الاستعراض العالمي الأول للهدف ٧، المفضي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨، فرصة فريدة لتحديد وتنفيذ آليات مبتكرة فعالة، في إطار الترتيبات القائمة والموارد المتاحة، من أجل تسريع تنفيذ الأهداف والغايات العالمية المتعلقة بالطاقة. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التدابير المقترحة والإجراءات ذات الأولوية الواردة في الفرعين رابعا وخامسا أعلاه لتعزيز التنسيق الحكومي الدولي وفيما بين الوكالات فيما يتعلق بالطاقة في سياق النهوض بخطة عام ٢٠٣٠.**